بدائل القياس المحاسبي للإستثمارات قصيرة الأجل في المنشآت المالية:دراسة ميدانية

إعداد

أحمد محمود محمد محمود بكير

محاسب بمحكمة شمال سيناء الإبتدائية

إشراف

الأستاذ دكتور

زين العابدين سعيد فارس

أستاذ المحاسبة المالية المتفرغ

كلية التجارة

جامعه بورسعيد

دكتور

نيرمين على المر

مدرس المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة

جامعه بورسعيد

المستخلص:

تعد الاستثمارات قصيرة الأجل، هى تلك الاستثمارات التى تخطط المنشأة لبيعها بعد فترة قصيرة من شرائها وتحتفظ المنشأة بهذه الاستثمارات استجابة لمتطلبات نشاطها، وتقوم بالمفاضلة بين عدة أنواع منها تلائم ظروفها وطبيعة عملها، وتعد السياسات المحاسبية هى التعبير عن أسلوب العمل الممكن تطبيقه بغرض التعبير عن الأحداث المالية الخاصة بهذه الاستثمارت، حيث تشمل السياسة المحاسبية المبادىء والأسس والمصطلحات والقواعد والاجراءات التى تتخذها إدارة المنشأة فى إعداد وعرض القوائم المالية، وقد توصلت الدراسة إلي أنه توجد موافقة في الرأي من جانب المستقصي منهم بشأن موثوقية المعلومات التي تستند إلي التكلفة التاريخية وكذلك بشأن ملائمة المعلومات التي تستند إلي القيمة العادلة، وكذلك بشأن الصعوبات التي تواجه تطبيق القيمة العادلة في المنشآت المالية بجمهورية مصر العربية.

وأنه لا تُوجد فروق معنوية بين آراء المستقصي منهم بشأن موثوقية المعلومات التي تستند إلي التكلفة التاريخية. ولكن تُوجد فروق معنوية بينهم بشأن ملائمة المعلومات التي تستند إلي القيمة العادلة، ومعنوية الفروق ناتجة عن اختلاف رأي السادة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات مع بقية فئات عينة الدراسة، وأنه تُوجد فروق معنوية بينهم بشأن ما الصعوبات التي تواجه تطبيق القيمة العادلة في المنشآت المالية بجمهورية مصر العربية ومعنوية الفروق ناتجة عن اختلاف رأي السادة المحللون الماليون في البنوك مع بقية فئات عينة الدراسة.

Abstract:

Short-term investments are the investments that the entity plans to sell shortly after purchase. The entity retains these investments in response to the requirements of the activity and makes a distinction between several types that are appropriate for the circumstances and nature of its activity. The accounting policies are the expression of the method of work that can be applied to express events The accounting policy covers the principles, principles, terminology, rules and procedures taken by the management of the entity in the preparation and presentation of the financial statements. The study concluded that there is a consensus in the opinion of the reliability of information that are based on historical cost, as well as on appropriate information based on fair value, as well as on the difficulties facing the application of fair value in the financial facilities in Egypt.

That there were no significant differences between the respondents' views on the reliability of information based on historical cost. However, there are significant differences between them regarding the suitability of information based on fair value, and the significance of differences is the result of different opinions of university faculty members with the rest of the study sample. And that there are significant differences between them regarding the difficulties facing the application of fair value in the financial institutions in the Arab Republic of Egypt, and the significance of the differences due to the difference of opinion of financial analysts in the banks with the rest of the sample of the study sample.

أولاً: مقدمة البحث:

تعد السياسات المحاسبية هى التعبير عن أسلوب العمل الممكن تطبيقه بغرض التعبير عن الأحداث المالية فى المنشأة، حيث تشمل السياسة المحاسبية المبادىء والأسس والمصطلحات والقواعد والاجراءات التى تتخذها إدارة المنشأة فى إعداد وعرض القوائم المالية(د/أشرف شوقي شرقاوي، 2018، ص.ص:44-46). وبناء عليه فإن السياسات المحاسبية قد تختلف من منشأة لأخرى ومن وقت لآخر. وتكمن أهمية الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية حتى يستطيع المستخدم لمخرجات النظام المحاسبى أن يتعرف على المركز المالى ونتائج الأعمال بصور كاملة وواضحة، وبالتالى يتمكن مستخدم القوائم المالية من اتخاذ القرارات المناسبة بشكل سليم، لذلك نجد أن معظم التشريعات المحاسبية لا تكتفي بالمطالبة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المطبقة بل تطالب أيضاً بضرورة الإفصاح عن أي تغير يحدث في هذه السياسة وأثره على القوائم المالية للمنشأة(Sudana ,p., 2016, p.736).

حيث يعد من الطبيعي أن الثبات في السياسة المحاسبية ليس مطلقاً بسبب تغير الظروف المحيطة بالمنشأة إلا أنه يجب على المحاسب أن يتأكد من أن التغير في السياسة المحاسبية يجب أن يوفر معلومات أكثر دقة وأكثر نفعاً في مجال التنبؤ واتخاذ القرارات او اذا اقتضى ذلك معيار جديد وتتكون بيئة الإفصاح المالي في الوقت الحاضر من مجموعات متنوعة من السياسات المحاسبية المتبعه في القياس (تكلفة تاريخية وقيم سوقية عادلة) (د/ نصر طه حسن ،2014،ص.ص:75-77).

ولقد تعددت السياسات المحاسبية في القياس والعرض لعناصر القوائم المالية وقد كان أساس التكلفة التاريخية يمثل الأساس الملائم للقياس و يؤيدها العديد من الكتاب و المحاسبين لعدة قرون مضت منذ نشأة المبادئ المحاسبية المقبولة عموما (GAAP) عام 1932، وهذه السياسات هي نتاج إجماع المحاسبين في وقت معين وتحظى بالقبول العام في التطبيق العملي، وتعتبر المبادئ المحاسبية المقبولة عموما أن الأصول يجب المحاسبة عنها على أساس تكلفة اقتنائها وهو ما يشار إليه بمبدأ التكلفة التاريخية، ويرجع التمسك بمبدأ التكلفة التاريخية إلى تميزه بميزة نسبية بالمقارنة بأسس القياس الأخرى ألا وهي الثقة والموضوعية، فمقياس التكلفة التاريخية هو المقياس الوحيد المبنى على الصفقات الفعلية. مما يتطلب ضرورة التمسك به كأساس لتوفير بيانات موثوق فيها(د/ زمزم أحمد أبو بكر، 2011،ص.ص:15-17).

ثانياً: مشكلة البحث:

تمثل الاستثمارات في الأوراق المالية جزء لا بأس به من الأصول في المنشآت المالية، كما أنها تمثل جزء هام من أصول باقي المنشآت نظرا لأنها تدر عائد يتمثل في توزيعات الأرباح والفوائد والمكاسب التى تتحقق من فروق أسعارها لذلك فإن الاعتراف والقياس السليم للإستثمارات في الأوراق المالية وعرضها والإفصاح عنها بالقوائم المالية، وكذلك المعالجة المحاسبية لعوائد ونواتج هذة الاستثمارات يترتب علية جودة المعلومات المالية وكذلك دقة المؤشرات والنسب المالية التى تستخدم في تقييم أداء الشركات.

وتختلف المعالجة المحاسبية لفروق تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية بين فئة وأخري فمنها ما يظهر بقائمة الدخل، وهناك فروق تقييم للإستثمارات في الأوراق المالية تظهر ضمن حقوق الملكية أو الدخل الشامل الآخر، وبالتالي هذا يؤثر على النسب المحاسبية لقياس أداء

المنشآت وبصفة خاصة معدل العائد على حقوق المساهمين، لذلك يتطلب الأمر دراسة أثر اختلاف أساس القياس المحاسبي للإستثمارات، ومعالجة فروق تقييم هذة الاستثمارات(د/ وائل حسين محمد ، 2009، ص.7).

ومن هنا نبعت مشكلة البحث حيث أن الواقع المصري به العديد من المنشآت المالية وكل منها له ضخامة كبري في حجم الاستثمارات المالية قصيرة الأجل في صورة أسهم وسندات وكان لابد من معرفة بأي السياسات يتم القياس والإفصاح لتلك الاستثمارات. والوقوف على تلك السياسات وتحليلها وتقييمها حتي يتسني لنا معرفة نقاط القوة ومواطن الضعف بها وذلك في ضوء المعايير الأمريكية والدولية والمصرية والتوصل إلى نتائج تساعد على وضع توصيات تساهم في استخدام نتائج القوائم المالية بصورة سليمة وبمعلومات دقيقة وملائمة تساعد على أتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية.

يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في عدة تساؤلات كما يلي:

1. **هل الانتقادات الموجهة للتكلفة التاريخية كفيلة باستعمال بدائل أخرى ؟**
2. **هل القيمة العادلة توفر معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات ؟**
3. **هل المنشآت المالية المصرية مهيأة ومناسبة لاستخدام القيمة العادلة ؟**

ثالثاً:أهمية البحث:

أ- الأهمية العلمية:

تنبع أهمية البحث العلمية من الآتي:

- **تناول السياسات المحاسبية في العرض، ونقل النظرية المحاسبية التقليدية القائمة على أساس التكلفة التاريخية إلى آفاق وأطر جديدة وأحداث تغييراً شاملاً فى بنية البيانات المالية ومدلولاتها.**
- **تحليل وتقييم السياسات المحاسبية المطبقة وفقاً للنظرية المحاسبية ومعايير المحاسبة الدولية، وتحديد مدي الحاجة إلى وجود مدخل مقترح بديل يساعد على إخراج معلومات ذات دقة وملائمة أكثر من تلك السياسات.**

ب- الأهمية العملية:

يمكن استنباط أهمية البحث العملية من التقييم والتحليل للسياسات المحاسبية المستخدمة في المنشآت المالية، لتعزيز صدق عرض القوائم المالية وبالتالي أحداث تغيير إيجابي على القرارات التي تبنى عليها والتأثير أتجاة الشركات وعلى الاقتصاد المصري بشكل سليم.

رابعاً:أهداف البحث:

في ضوء مشكلة البحث وأهميته يتمثل الهدف الرئيس للبحث في تقييم السياسات المحاسبية المستخدمة في المنشآت المالية لقياس وعرض الاستثمارات قصيرة الأجل ، ويتفرع منه الأهداف الفرعية التالية:

1- التعرف على السياسات المحاسبية المتبعه في القياس والإفصاح عن الاستثمارات قصيرة الأجل وفقا للمعايير المحاسبية المصرية والدولية وذلك عن طريق تحليلها نظرياً.
2- التعرف على نقاط القوة ومواطن الضعف لتلك السياسات التى تتبعها المنشآت المالية عينة البحث وهل هي وفقا للمعايير أم لا عن طريق تحليلها نظرياً.
3- الخروج بنتيجة تعكس الواقع العملى والعلمى لما تتبعه تلك الشركات من سياسات متبعه للقياس والإفصاح عن الاستثمارات المالية قصيرة الأجل.
4- الخروج بتوصيات تساهم في علاج القصور في تلك السياسات بهدف توفير قياس و إفصاح محاسبى عادل عن القيمة العادلة للإستثمارات المالية قصيرة الأجل، فى إطار المعايير المحاسبية الدولية والمحلية المتكاملة ذات العلاقة بموضوع البحث. لتعزيز صدق المعلومات ودقتها وملائمتها لرفع كفاءة وفاعلية القرارات الاستثمارية والتمويلية.

خامساً:حدود البحث:

في ضوء مشكلة البحث، وأهميته، وأهدافه، تتمثل حدوده فيما يلي:

1- اهتمام البحث بالسياسات المحاسبية المتبع في القياس والإفصاح المحاسبي للإستثمارات المالية قصيرة الأجل وبالأخص الاستثمارات المالية في صورة الأسهم والسندات.
2- لن يتطرق البحث إلي السياسات المحاسبية المتبع في القياس والإفصاح المحاسبي من الأصول والإستثمارت طويل الأجل والتى تكون مشتركة في الأنشطة الأخرى.
3- يتم تطبيق الدراسة الميدانية علي البنوك المصرية .

سادساً:منهج البحث:

لتحقيق أهداف البحث يقوم الباحث باستخدام المنهج العلمي المعاصر الذي يمزج بين المنهجين الاستقرائي والاستنباطي ، حيث يستخدم ما يلي:

أ- المنهج الاستقرائي: بهدف دراسة واستقراء الكتابات والدراسات السابقة التي يتضمنها الفكر المحاسبي، والمتعلقة بموضوع البحث والموجودة في المراجع العلمية والدوريات، والمؤتمرات وكيفية الاستفادة منها في معالجة مشكلة البحث.

ب- المنهج الاستنباطي: والذي يعتمد على التفكير المنطقي الاستنتاجي، لمعرفة ما هي السياسات المحاسبية المتبعة في الواقع العملى ومعرفة مدي قبول عينة الدراسة لتلك السياسات وما هي وجهه نظرهم في تلك السياسات وماهي اوجة القصور، وتتركز هذة الدراسة على إجراء دراسة ميدانية تتمثل في إعداد قائمة إستقصاء وتوزيعاً على مجتمع الدراسة.

سابعاً: الدراسات السابقة:

1) دراسة(أحمد رضا،2016):

تناولت الدراسة تأثير تطبيق معايير المحاسبة عن القيمة العادلة للأدوات المالية على جودة التقارير المالية للشركات المسجلة فى بورصة الأوراق المالية المصرية من خلال مفهوم جودة الربح وجودة المستحقات لقياس أثر أقدام الشركات على تطبيق معايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة للأدوات المالية قبل صدور نسخة مصرية منها وسرعة التجاوب مع تلك المعايير عند إصدار النسخة المصرية، وقد تم استخدام نموذج جونز المعدل بواسطة **dechow** لقياس جودة التقارير المالية بالإضافة إلى قياس أثر تلك المعايير على ملائمة المعلومات المحاسبية

ذلك باستخدام نموذج price-earnings model بالإضافة إلى هذا المتغير فإنه تم ادخال متغير يعبر عن حجم الشركة هو إجمالي الأصول ومتغير آخر يعبر عن دوافع الإدارة هو التغير في الأرباح وقام الباحث باختيار جودة التقارير المالية لعينة مكونة من 32 شركة مساهمة مصرية متداولة في البورصة في الفترة (2005 : 2011).

وأوضحت نتائج الدراسة أن هناك أدلة واضحة على أن جودة التقارير المالية للشركات التي طبقت معايير محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية الدولية المتمثلة في معيار المحاسبة الدولي IAS32الأدوات المالية : الإفصاح والعرض ومعيار IAS39 الادوات المالية : الاعتراف قبل اصدار نسخة مصرية منها والتي سارعت بتطبيقها فور اقرارها اعلى من الشركات الاخرى التي لا تطبق هذه المعايير بالاضافة الى زيادة ملائمة المعلومات المحاسبية لتلك الشركات وان الشركات الاكبر حجما تتميز بتقارير مالية ذات جودة مرتفعة مقارنتا بالشركات صغيرة الحجم.

2) دراسة (حياة عباس،2016):

هدفت هذه الدراسة إلي تحديد إرشادات المحاسبة عن القيمة العادلة التي تساعد من ممارسات إدارة الأرباح وكذلك تحديد إرشادات المحاسبة عن القيمة العادلة التي تحد من عمليات إدارة الأرباح، وكذلك تحديد الآثار المترتبة على المحاسبة عن القيمة العادلة التي تساعد على عمليات إدارة الأرباح.

وقد توصلت الدراسة إلي ما يلي:

- **عدم اتسام بدائل قياس القيمة العادلة التي حددتها المعايير المحاسبية الدولية في حال عدم توافر سوق كفء بالموثوقية من خلال عدام توافر الموثوقية في طرق المعالجة البديلة وإعادة التقييم على التكلفة التاريخية.**
- **لا تتصف عمليات الإفصاح عن القيمة العادلة المقاسة بطرق بديلة في حال عدم توافر سوق كفء والتي حددتها المعايير المحاسبية الدولية بالموثقية وبالتالي تساهم في زيادة ممارسات الأرباح لا يستطيع المراجع إتمام عملية المراجعة بشكل يمنحه القدرة على اصدار احكام عادلة في القيمة العادلة المقاسة بواسطة بدائل القياس التي حددتها المعايير المحاسبية الدولية في حال عدم توافر سوق كفء بسبب الصعوبات التي تواجهه.**
- **وجود قصور في أنظمة الرقابة المالية الداخلية غير الفعالة في المنشآت التجارية المساهمة والدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية والتي تخلق صعوبة امام المراجع في اتمامه لعملية المراجعة والقدرة على اصدار احكام عادلة على القيمة العادلة المسجلة وفق البدئل المحاسبية التي اقرتها المعايير المحاسبية الدولية.**

3) دراسة(خالد أحمد ،2015):

هدفت هذه الدراسة إلي قياس أثر تطبيق السياسات المحاسبية المتعلقة بكل من : تحقق الايراد وتكوين المخصصات للقروض والالتزامات العرضية على مصداقية القوائم المالية في البنك محل الدراسة من خلال الاستناد الى المعايير المحاسبيية والضوابط الرقابية المحلية والدولية كما هو الحال في معايير المحاسبة الدولية IAS والمعايير الدولية للتقارير المالية IFRSوكذلك قواعد حوكمة الشركات والحوكمة المصرفية بما تمثلة من ضوابط للفصل بين طموحات الإدارة وحقوق المساهمين.

وقد توصلت الدراسة إلي ما يلي:

- **توجد العديد من المشكلات المحاسبية الناتجة عن التطبيق غير الأمين واللاخلاقي للسياسات المحاسبية وأثرها على جودة ومصداقية القوائم المالية في البنوك.**

- **توجد علاقة بين السياسات والبدائل المحاسبية المنتقاة بواسطة إدارة البنوك والمتعلقة بتحقق الايراد وبين مفاهيم إعداد القوائم المالية المتحفظة وغير المتحفظة وأثر ذلك على مصداقية تلك القوائم في البنوك المصرية.**

4) دراسة (Fiechter& Pete,2011):

اهتمت الدراسة بالتأكد مما إذا كانت القيمة العادلة تؤثر على تقلب أرباح البنوك باستخدام عينة دولية مكونة من 222 بنك من 41 دولة.

و قد أظهرت الدراسة أن مستويات عالية من تقلب الأرباح المرتبطة بالقيمة العادلة، وفي المقابل يوجد دليلاً على أن تطبيق البنوك لخيار القيمة العادلة للحد من عدم التطابق المحاسبي يؤدي إلى تقليل تقلب الأرباح مقارنة بالبنوك الأخرى. وكذلك توصلت الدراسة إلي أن البنوك في البلدان ذات الجودة التنظيمية العالية هي الأقرب لتطبيق خيار القيمة العادلة للحد من عدم التطابق المحاسبي.

5) دراسة (O'Hanlon & John,2011):

اهتمت الدراسة بتناول المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 : الأدوات المالية : القياس و التقدير والذي يتطلب أن تقوم بنوك المملكة المتحدة بدعم تشريع خسائر القروض بأدلة موضوعية عن الخسائر التي تكبدتها وبالتالي التخلص من التشريع العام لخسائر القروض. وقد جادل البعض بأن طريقة تقديم الخسائر المتكبده للمعيار المحاسبي الدولي رقم 39 لتشريع خسائر القروض قد أخر بنوك المملكة المتحدة عن تقدير خسائر القروض، وأن هذا تسبب في مشاكل ولاسيما عن طريق تأخير تقدير الخسائر حتى بداية الأزمة المالية والمصرفية في وقت متأخر من العام 2000. ومن خلال فحص العلاقة بين المدة من شطب القروض وحسابات خسائر القروض لعدد 37 بنك من بنوك المملكة المتحدة، يقدم هذا البحث دليلاً على ما إذا كانت خسائر القروض من قبل البنوك في المملكة المتحدة في الوقت المناسب أم لا في السنوات التالية مباشرة لإدخال المعيار المحاسبي الدولي 39 مما كان عليه سابقا. و بشكل عام تشير الدلائل إلى أن التشريع أصبح في الوقت المناسب أكثر بعد إدخال المعيار المحاسبي الدولي 39، على الرغم من أن التأثير الإحصائي الوحيد الذي يعتد به هو لمجموعة فرعية من البنوك التي لها نسبة في سوق الأسهم في الفترة الزمنية التي تم فحصها. وعلاوة على ذلك، ليس هناك أي دليل على أن التشريع ليس في وقته المناسب مباشرة قبل الأزمة الاقتصادية و البنكية في أواخر 2000، أو أن العنصر التشريعي فيما قبل المعيار المحاسبي الدولي 39 الخاص بمصاريف خسائر القروض كان مناسب أكثر من العنصر التشريعي المقابل له.

7) دراسة(Linsmeier, T., 2010):

اهتمت الدراسة بتناول اقتراح مجلس معايير المحاسبة المالية في 2010 بأن تقاس كل الأوراق المالية باستخدام القيمة الفعلية في البيانات المالية، و قد بني هذا التعليق على أسباب قدمها أحد أعضاء المجلس لدعم هذا الاقتراح وهي كالتالي :

1- **دليل على فشل نموذج تكلفة استهلاك الدين في توفير المعلومات المطلوبة في الوقت المناسب حول الوضع المالي المتردي للبنوك في ظل الأزمة المالية الحالية.**
2- **الدروس المستفادة مما قبل الأزمة المالية التي تؤثر على المؤسسات المالية في الولايات المتحدة واليابان.**
3- **نتائج الأبحاث التي تشير إلى أن قياسات القيمة العادلة هي الأكثر ارتباطاً مع تعرض البنك لسعر الفائدة ومخاطر الائتمان- و هما من المخاطر الرئيسة التي أدت إلى فشل البنوك في الأزمات المالية الثلاث الأخيرة.**

أوجه اتفاق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة:

تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في الأوجه التالية:

- **توجد علاقة بين السياسات والبدائل المحاسبية المحددة بواسطة إدارة البنوك وبين مفاهيم إعداد القوائم المالية المتحفظة وغير المتحفظة وأثر ذلك على مصداقية تلك القوائم في البنوك المصرية.**
- **تطبيق البنوك لخيار القيمة العادلة للحد من عدم التطابق المحاسبي يؤدي إلى تقليل تقلب الأرباح مقارنة بالبنوك الأخرى.**
- **قياسات القيمة العادلة هي الأكثر ارتباطاً مع تعرض البنك لسعر الفائدة ومخاطر الائتمان و هما من المخاطر الرئيسية التي أدت إلى فشل البنوك في الأزمات المالية الثلاث الأخيرة.**

أوجه الاختلاف الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة:

تختلف الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في الأوجه التالية:

- **تقوم هذه الدراسة بتقييم السياسات المحاسبية المطبقة، لتحديد جوانب القصور ونقدم التوصيات التي تساعد على حلها.**
- **تحديد السياسات التي يمكن الاعتماد عليها في التقييم وعرض الاستثمارات التي تحقق رضاء وموثوقية المعلومات لدي الأطراف المستفيدة، ويأتى بمعلومات أكثر ملائمة.**
- **تطبق الدراسة ميدانياً علي البنوك الوطنية في جمهورية مصر العربية.**

ثامناً:خطة البحث:

تم تقسيم البحث على النحو التالي:

الفصل الأول: تقييم سياسات المحاسبة عن الاستثمارت قصيرة الأجل في ظل مبدأ التكلفة التاريخية.

ويتكون هذا الفصل من ثلاثة مباحث وهي كالتالي المبحث الأول : بانوراما عن الاستثمارات قصيرة الأجل، والمبحث الثاني: ماهية مبدأ التكلفة التاريخية، والمبحث الثالث: أسس مقارنة وتقييم بدائل القياس المحاسبي.

الفصل الأول: التوجه نحو القيمة العادلة للقياس والإفصاح المحاسبي عن الاستثمارات قصيرة الأجل.

ويتكون هذا الفصل من ثلاثة مباحث وهي كالتالي المبحث الأول: بانوراما عن القيمة العادلة، والمبحث الثاني: القياس والإفصاح المحاسبي باستخدام القيمة العادلة وفقاً لمعايير المحاسبة الأمريكية، والمبحث الثالث: القياس والإفصاح المحاسبي باستخدام القيمة العادلة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية.

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية لتقييم السياسات المحاسبية للقياس والإفصاح عن الاستثمارات قصيرة الأجل.

يتناول هذا الفصل منهجية الدراسة الميدانية ، ثم قياس متغيرات الدراسة فى بيئة الأعمال المصرية ، وينتهي باختبار فروض الدراسة الميدانية واستخلاص نتائجها .

النتائج والتوصيات.

الفصل الأول: تقييم سياسات المحاسبة عن الاستثمارت قصيرة الأجل في ظل مبدأ التكلفة التاريخية.

وينقسم إلي:

1- المبحث الأول : بانوراما عن الاستثمارات قصيرة الأجل.

تناول فيه الباحث طبيعة الاستثمارات قصيرة الأجل في المنشآت المالية، من خلال تناول تعريف الاستثمار المالي، وأدوات الاستثمار المالي قصير الأجل، وانتهى هذا المبحث بتصنيف الاستثمارات المالية وكيفية أعادة تصنيفها من مجموعة إلي أخري.

2- المبحث الثاني: ماهية مبدأ التكلفة التاريخية.

تناول فيه الباحث مبدأ التكلفة التاريخية وذلك من خلال دراسة تحليلية وانتقاديه لهذا المبدأ، حيث أنه في قام بعرض الإطار المفاهيمي للتكلفة التاريخية وكذلك مبررات الاستناد إليها، ثم تطرق إلى استثناءات تطبيق هذا المبدأ، وانتهى هذا المبحث بتقييم بمبدأ التكلفة التاريخية عن طريق ذكر مزايا تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية وأيضا الانتقادات الموجهة له.

3- المبحث الثالث : أسس مقارنة وتقييم بدائل القياس المحاسبي.

تناول فيه الباحث أسس المقارنة والتقييم بين مبدأ التكلفة التاريخية ونموذج القيمة العادلة، حيث أنه تطرق إلى وحدة القياس بالنسبة للمعلومات ووحدة القياس النقدي، ثم قام بتحديد أساس المقارنة والتقييم بين السياسات المحاسبية، وانتهى بعمل مقارنة شاملة بين مبدأ التكلفة التاريخية ونموذج القيمة العادلة، فوجدنا أن التكلفة التاريخية تحتوي على أخطاء وحدة القياس و أخطاء التوقيت، وهي أيضا قابلة للتفسير وغير ملائمة لاتخاذ القرارات.

الفصل الثاني: التوجه نحو القيمة العادلة للقياس والإفصاح المحاسبي عن الاستثمارات قصيرة الأجل.

وينقسم إلي:

1- المبحث الأول : بانوراما عن القيمة العادلة.

تناول فيه الباحث نموذج القيمة العادلة وذلك من خلال دراسة تحليلية وانتقاديه لهذا المبدأ، حيث أنه في قام بعرض الإطار المفاهيمي نموذج القيمة العادلة وأسباب الاتجاه إليها والمشاكل والتحديات المحيطة بها، ثم تطرق إلى أساليب قياس القيمة العادلة والمواضيع التي تغطيها والإفصاح فيها، وانتهى بتقييم نموذج القيمة العادلة عن طريق ذكر مزايا تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية وأيضا الانتقادات الموجهة له.

2- المبحث الثاني: القياس والإفصاح المحاسبي باستخدام القيمة العادلة وفقاً لمعايير المحاسبة الأمريكية.

تناول فيه الباحث أسس القياس والإفصاح الاستثمارات المالية قصيرة الأجل وفقا للمعايير المحاسبية الأمريكية وذلك من خلال دراسة تحليلية وانتقاديه لمتطلبات القياس والإفصاح عن الاستثمارات المالية قصيرة الأجل في المعيار الأمريكي رقم (107) "الإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية" ثم تحديد متطلبات القياس والإفصاح عن الاستثمارات المالية قصيرة الأجل في المعيار الأمريكي رقم (115) "المحاسبة عن بنود معينة في الاستثمارات المالية"، وانتهى هذا المبحث إلى أن المعايير الأمريكية أكدت على ضرورة قياس الاستثمارات المالية قصيرة الأجل والإفصاح عنها باستخدام نموذج القيمة العادلة غير أنها لم تضع القواعد

الملائمة للقياس والإفصاح وأيضا أشارت إلى استخدام القيمة السوقية كقيمة عادلة وهو ما لا يتفق مع رأى الباحث في كون القيمة السوقية يجب أن تكون في سوق مالي كفء.

3- المبحث الثالث: القياس والإفصاح عن الاستثمارات قصيرة الأجل وفقا للمعايير المحاسبية الدولية.

تناول فيه الباحث أسس القياس والإفصاح عن الاستثمارات المالية قصيرة الأجل وفقا للمعايير المحاسبية المصرية والدولية وذلك من خلال دراسة تحليلية وانتقاديه لمتطلبات القياس والإفصاح عن الاستثمارات المالية قصيرة الأجل في المعيار الدولي رقم (32) "الأدوات المالية: الإفصاح والعرض"، ثم تحديد متطلبات القياس والإفصاح عن الاستثمارات المالية قصيرة الأجل في المعيار الدولي رقم (39) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس" وانتهى هذا المبحث إلى أن هناك شبه اتفاق بين المعايير الدولية والأمريكية من حيث متطلبات القياس والإفصاح عن الاستثمارات المالية قصيرة الأجل، غير أن المعايير الدولية أشارت إلى استخدام القيمة السوقية في سوق مالي كفء كقيمة عادلة.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لتقييم السياسات المحاسبية للقياس والإفصاح عن الاستثمارات قصيرة الأجل.

عرض الباحث في الفصلين السابقين الإطار النظري للدراسة، متمثلاً فى بانوراما عن السياسات المحاسبية، وأسس المقارنة والتقييم بينهما، وكذلك تم عرض متطلبات القياس والأفصاح عن الاستثمارات قصيرة الأجل وفقا للمعايير المحاسبية، وذلك تمهيداً لعرض الدراسة الميدانية لتقييم السياسات المحاسبية المتبعة في القياس والإفصاح عن الاستثمارات المالية قصيرة الأجل في المنشآت المالية عينة الدراسة، حيث تعتبر الدراسة الميدانية دراسة إحصائية وصفية تستند على أسس وقواعد البحث العلمي، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة قمنا بتصميم استمارة استبيان تضمنت ثلاث محاور، كما تم أخذ آراء بعض المهنيين المختصين والأساتذة في هذا المجال.

وحيث يعد الإطار الميداني تجسيداً للإطار النظري في أرض الواقع ، والمتمثل في لتقييم السياسات المحاسبية للقياس والإفصاح عن الاستثمارات قصيرة الأجل، ومن ثم يتناول هذا الفصل منهجية الدراسة الميدانية ، ثم قياس متغيرات الدراسة فى بيئة الأعمال المصرية، وينتهي باختبار فروض الدراسة الميدانية واستخلاص نتائجها.

أولاً: منهجية الدراسة الميدانية:

تتناول منهجية الدراسة الميدانية العناصر التالية :

- **صياغة فروض الدراسة.**
- **تحديد مجتمع وعينة الدراسة .**
- **إعداد أداة الدراسة.**
- **تنفيذ الاستقصاء وجمع البيانات من المستقصى منهم.**

(1) صياغة فروض الدراسة:

تتمثل فروض الدراسة الميدانية في ثلاثة فروض كل منها يُمثل فرضاً صفرياً أو كما يطلق عليه إحصائياً فرض العدم، وفرض آخر بديل له، وفقاً لأسلوب قياس الفروض الإحصائية، حيث يرمز إلى فرض العدم بالرمز (ف 0/1) أو (ف 0/2) أو (ف 0/3)، بينما يكون الفرض البديل لها هو (ف 1/1) أو (ف 1/2) أو (ف 1/3).

حيث تحاول الدراسة إثبات صحة أو عدم صحة هذه الفروض، في حالة إثبات عدم صحة فروض العدم يكون في مقابل قبول الفرض البديل والعكس صحيح، وفقاً للتحليل الإحصائي الملائم والاستدلال المنطقي لنتائج القياس الإحصائي، الذي تبينه الدراسة الميدانية في هذا الفصل، وتتمثل فروض الدراسة الميدانية في الآتي:

الفرض الأول:

- **فرض العدم (ف$_{01}$): لا تُوجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقصي منهم حول موثوقية المعلومات التي تستند إلي التكلفة التاريخية.**
- **فرض البديل (ف$_{11}$): تُوجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقصي منهم حول موثوقية المعلومات التي تستند إلي التكلفة التاريخية.**

الفرض الثاني:

- **فرض العدم (ف$_{02}$): لا تُوجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين بين آراء المستقصي منهم حول ملائمة المعلومات المالية التي تستند إلى القيمة العادلة لقرارات مستخدميها.**
- **فرض البديل (ف$_{12}$): تُوجد توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين بين آراء المستقصي منهم حول ملائمة المعلومات المالية التي تستند إلى القيمة العادلة لقرارات مستخدميها.**

الفرض الثالث:

- **فرض العدم (ف03): لا تُوجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقصي منهم حول أن القيمة العادلة تواجه العديد من الصعوبات في التطبيق بالمنشآت المالية المصرية.**
- **فرض العدم (ف13): تُوجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقصي منهم حول أن القيمة العادلة تواجه العديد من الصعوبات في التطبيق بالمنشآت المالية المصرية.**

(2) تحديد مجتمع وعينة الدراسة :

لقد اعتمدت الدراسة علي مجتمعاً مكوناً من أهم الفئات والقطاعات المستخدمة والمستفيدة أو المهتمة بموضوع تقييم السياسات المحاسبية للقياس والإفصاح عن الاستثمارات قصيرة الأجل ، ولذا كان اهتمامها منصباً على الفئات التالية:

- **المحاسبون في البنوك.**
- **المحللون الماليون بالبنوك.**
- **أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية(قسم المحاسبة والمراجعة).**

(3) إعداد أداة الدراسة (أسلوب ووسائل جمع البيانات) :

1/3مكونات أداة الدراسة:

لقد اعتمدت الدراسة علي استخدام قائمة الاستقصاء كأسلوب لجمع البيانات، وقد بدأت هذه القائمة بخطاب التقديم والذي يحتوى على عنوان الرسالة والهدف منها والتأكيد على أهمية تعاون المستقصى منهم ، وأن البيانات التي سوف يتم تجميعها لن تستخدم إلا فى أغراض البحث العلمي ، ثم السؤال عن البيانات الشخصية للمستقصي منه للاطمئنان علي مستوى القائمين بملء الاستمارة وللتحقق من تأثيرها علي آرائهم .

وقد تضمن قائمة الاستقصاء سبعة وعشرين سؤالاً، يتعلق كل مجموعة منها بفرض من الفروض الثلاثة، وبذلك تضمنت قائمة الاستقصاء ثلاثة مجموعات من الأسئلة، تهدف إلى دراسة محاور الدراسة البحثية وتُمثل فرضاً من فروض الدراسة الثلاثة.

والجدول التالي يوضح محاور قائمة استقصاء الدراسة وعدد الأسئلة داخل كل محور.

جدول رقم (1) محاور قائمة استقصاء الدراسة وعدد الأسئلة داخل كل محور.

محاور قائمة الاستقصاء	الأسئلة
المحور الأول: الأسئلة المتعلقة بمدى موثوقية المعلومات المستندة للتكلفة التاريخية.	10-1
المحور الثاني: الأسئلة المتعلقة بمدى ملائمة المعلومات المستندة للقيمة العادلة.	16-11
المحور الثالث: الأسئلة المتعلقة بمشكلات تطبيق القيمة العادلة وأهم تحدياتها.	27-17
إجمالي أسئلة قائمة الاستقصاء	27

تضمنت استمارة الاستبيان سبعة وعشرين سؤالاً توزعت على ثلاثة محاور رئيسية، ولقد تم صياغة الأسئلة وفقا للأنواع المتعارف عليها (النوع المفتوح، النوع المغلق) وهذا للوصول بدقة إلى آراء المستجوبين حول المحاور المحددة.

2/3 المقياس المستخدم في أداة الدراسة:

لقد قام الباحث باستخدام مقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale) لتوسيع مدي الموافقة عند الإجابة على أسئلة قائمة استقصاء الدراسة للحصول على درجة عالية من الدقة، والجدول التالي يوضح درجات مقياس المستخدم في هذه الدراسة.

جدول (2) مستويات الموافقة في مقياس ليكرت الخماسي

موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً
5	4	3	2	1

(4) تنفيذ الاستقصاء وجمع البيانات من المستقصى منهم :

1/4 توزيع استمارات الاستقصاء علي المستقصي منهم:

لقد تم توزيع قائمة الاستقصاء المعدة لغرض الدراسة علي المستقصي منهم المشار إليهم أعلاه عند تحدد مجتمع وعينة الدراسة، وذلك من خلال التسليم باليد وإجراء مقابلة شخصية مع المستقصي منهم كالتالي:

ويمكن توضيح عدد القوائم المستلم منها والمفقود، وكذلك القوائم المقبولة لإخضاعها للتحليل الإحصائي ونسبتها من القوائم الموزعة بعد فرز القوائم المستلمة كالتالي ،كما موضح في الجدول التالي:

جدول (3) بيان تفصيلي بقوائم الاستقصاء الموزعة والواردة.

عينة الدراسة والفئات الممثلة	عدد الاستمارات الموزعة	عدد الاستمارات غير الصالحة أو التي لم يرد منها	عدد الاستمارات الصالحة	نسبة الإيجاب
المحاسبون بالبنوك	135	34	101	%74,8
المحللون الماليون بالبنوك	105	10	95	%90,4
أعضاء هيئة التدريس بالجامعات	100	19	81	%81
إجمالي العينة	340	63	277	%81,4

ومن واقع الجدول السابق رقم (3) يجد الباحث أن إجمالي عدد استمارات الاستقصاء المرسلة لعينة الدراسة (340)، وكان إجمالي الردود الصحيحة منها والصالحة للدراسة (277) استمارة الاستقصاء، ومن هنا يجد الباحث أن نسبة الإيجاب التي تم توصلت إليها من عموم الاستقصاء كافية لدرجة معقولة لإتمام الدراسة الميدانية، حيث بلغت حوالي 81,4% لاستخدام بياناتها كأساس للتحليل الإحصائي والاستدلالي أو الوصول إلى نتائج إيجابية يمكن أن تضيف قدراً لا بأس به من التأكيدات للدراسة النظرية التي قدمها الباحث من خلال الفصلين الأول والثاني لهذه الدراسة.

2/4 توصيف المتغيرات الشخصية للمستقصي منهم :

يمكن توصيف المتغيرات الشخصية الخاصة بالمستقصي منهم من خلال الجدول التالي:

جدول(4) توصيف المتغيرات الشخصية للمستقصي منهم.

المتغيرات الشخصية		المحاسبون بالبنوك		المحللون الماليون بالبنوك		أعضاء هيئة التدريس بالجامعات		الإجمالي	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
المؤهل الدراسي	بكالوريوس	42	%42	40	%42	44	%54	126	%45
	دبلومه	37	%37	29	%31	18	%22	84	%30
	ماجستير	15	%15	17	%18	14	%17	46	%17
	دكتوراة	7	%7	9	%9	5	%6	21	%8
	الإجمالي	101	%100	95	%100	81	%100	277	%100
سنوات الخبرة	أقل من 10 سنوات	37	%37	28	%29	22	%27	90	%34
	من 10 –15 سنة	27	%27	32	%34	27	%33	76	%28
	من 15 –20 سنة	21	%21	21	%22	15	%19	54	%20
	من 20 سنة فأكثر	16	%16	14	%15	17	%21	47	%18
	الإجمالي	101	%100	95	%100	81	%100	277	%100

يتضح من الجدول السابق رقم (4) تنوع مستوي كل من المؤهل الدراسي وخبرة المستقصي منهم ، مما يدعم التحقق من صحة فروض الدراسة طبقاً لآرائهم.

ثانياً : قياس متغيرات الدراسة في بيئة الأعمال المصرية :

(1) اختبار إمكانية الاعتماد علي آراء المستقصي منهم في قياس متغيرات الدراسة :

يمكن التحقق من مدي إمكانية الاعتماد علي آراء المستقصي منهم في قياس متغيرات الدراسة من خلال التحقق من مدي ثبات وصدق أسئلة قائمة الاستقصاء المستخدمة في الدراسة وذلك من خلال اختبار درجة الثبات ألفا (Cronbach`s Alpha)لاختبار ثبات وذلك وفقاً للجدول رقم (5):

جدول (5) نتائج اختبار ثبات وصدق أسئلة قائمة الاستقصاء المستخدمة في الدراسة.

متغيرات الدراسة	عدد الأسئلة	معامل ثبات ألفا
المحور الأول: الأسئلة المتعلقة بمدى موثوقية المعلومات المستندة للتكلفة التاريخية.	10-1	0,899
المحور الثاني: الأسئلة المتعلقة بمدى ملائمة المعلومات المستندة للقيمة العادلة.	16-11	0,898
المحور الثالث: الأسئلة المتعلقة بصعوبات تطبيق القيمة العادلة وأهم تحدياتها.	27-17	0,939
إجمالي أسئلة قائمة الاستقصاء	27	0,840

و يتضح من الجدول السابق رقم (5) ما يلي :

- أن معامل ثبات ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) أكبر من 0,7 أمام جميع متغيرات الدراسة في الجدول السابق والذي يقيس درجة الاستقرار Stability في نتائج الاستقصاء وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة ،ومن ثم يتحقق الثبات في أسئلة قائمة استقصاء الدراسة.

(2) اختبار التوزيع الطبيعي باستخدام (اختبار كولمجروف – سمرنوف).

فقد استخدم الباحث اختبار كولمجروف– سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا ؟ وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا. ويوضح الجدول رقم (6) التالي نتائج الاختبار، حيث أن قيمة مستوى الدلالة أكبر من 0,05 أمام جميع فئات عينة الدراسة في جميع متغيراتها ، وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعلمية.

جدول (6)

نتائج اختبار التوزيع الطبيعي (1-Sample Kolmogorov-Smirnov) لبيانات الدراسة.

فئات عينة الدراسة	الإحصائيات	المحور الأول: الأسئلة المتعلقة بمدى موثوقية المعلومات المستندة للتكلفة التاريخية.	المحور الثاني: الأسئلة المتعلقة بمدى ملائمة المعلومات المستندة للقيمة العادلة.	المحور الثالث: الأسئلة المتعلقة بصعوبات تطبيق القيمة العادلة وأهم تحدياتها.	جميع أسئلة قائمة الاستقصاء
المحاسبون بالبنوك	قيمة اختبارZ	5,227	4,478	4,571	7,701
	مستوي الدلالة	0,091	0,214	0,101	0,210
المحللون الماليون بالبنوك	قيمة اختبارZ	2,276	5,412	4,147	4,587
	مستوي الدلالة	0,087	0,141	0,113	0,140
أعضاء هيئة التدريس بالجامعات	قيمة اختبارZ	2,274	2,427	3,170	4,687
	مستوي الدلالة	0,083	0,092	0,219	0,188

ومن واقع أن توزيع البيانات يتبع التوزيع الطبيعي فإن الاختبارات الإحصائية المناسبة لتحليل بيانات الدراسة واختبار فروضها باستخدام برنامج (spss,V.25) هي كالتالي:

1-الأساليب الإحصائية الوصفية (Descriptive Statistics) :

وتستخدم تلك الأساليب من معرفة خصائص عينة الدراسة باستخدام :

أ-التكرارات والنسب المئوية.

ب- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

وبناء عليه فإن الجدول التالي رقم (7) يوضح فئات الوسط الحسابي وما يقابلها من درجة الموافقة :

جدول (7) فئات الوسط الحسابي المرجح لمقياس ليكرت لتحديد درجة الموافقة.

فئات الوسط الحسابي المرجح	درجة الموافقة
من 1 - أقل من 1,80	غير موافق تماماً
من 1,80- أقل من 2,60	غير موافق
من 2,60- أقل من 3,40	محايد
من 3,40- أقل من 4,2	موافق
من 4,2 - 5	موافق تماماً

جـ- الانحرافات المعيارية ؛ وتستخدم للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة عن متوسطها الحسابي ، ويلاحظ أن الانحراف المعياري يوضح التشتت في استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة ، فكلما اقتربت قيمته من الصفر، تركزت الاستجابات وانخفض تشتتها بين المقياس (إذا كان الانحراف المعياري واحدا صحيحاً فأعلى فيعني عدم تركز الاستجابات وتشتتها).

2- الإحصاءات التحليلية :

سوف يعتمد الباحث على الإحصاء المعلمي ، ومن ثم علي الأساليب الإحصائية البارامترية التي تستخدم عندما يكون التوزيع الاحتمالي للمجتمع محل الدراسة معروف ويتبع التوزيع الطبيعي ، ومن واقع فروض الدراسة تجد الباحثة أن الأساليب الاحصائية المعلمية الملائمة لاختبار فروض الدراسة هي

أ- اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لتحديد مدي وجود فروق معنوية بين ثلاث عينات مستقلة فأكثر.

ب- اختبار (Post Hoc) بطريقة أقل فرق معنوي والمعروف اختصاراً بـ (LSD) لمعرفة الفئة مصدر التباين أو الاختلاف، وذلك بإجراء المقارنات الثنائية بين كل فئتين من فئات الدراسة التي يثبت تحليل ANOVA وجود فرق معنوية بينها.

(3) قياس متغيرات الدراسة من خلال استجابات المستقصي منهم:

أ- المحور الأول: موثوقية المعلومات المستندة للتكلفة التاريخية:

جدول (8) تحديد متوسط استجابات المستقصي منهم بشأن موثوقية المعلومات المستندة للتكلفة التاريخية.

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	تعد التكلفة التاريخية من أكثر أدوات القياس استعمالاً وهذا راجع لسهولة تقييد عناصر القوائم المالية وفق هذه الأداة من قبل المهنيين.	3,711	0,502	2
2	التكلفة التاريخية أكثر موثوقية بسبب وجود ما يؤيدها من ثبوتيات ومستندات وبهذا فهي قابلة للتحقق.	3,769	0,658	1
3	التكلفة التاريخية أكثر موثوقية لخلوها من الخطأ والتحيز لأنها لا تعتمد على التقدير الشخصي.	3,339	0,885	7
4	التكلفة التاريخية أكثر موثوقية لأنها تعبر عن حدوث عمليات فعلية وليست افتراضية.	3,448	0,861	6
5	استخدام التكلفة التاريخية كأساس للتسجيل المحاسبي لأنه يوفر بيانات موضوعية وقابلة للتحقيق.	3,527	0,412	5
6	التكلفة التاريخية ذات قدرة محدودة في مجال التنبؤ والتقييم الارتدادي خاصة في ظل ظروف التغير العام في مستوى الأسعار.	3,569	0,680	4
7	إهمال مبدأ التكلفة التاريخية لظاهرة التضخم ساهم في عرض القوائم المالية بصورة مشوهة.	3,64	0,502	3
8	أثناء فترات التضخم يمثل تقييم الأصول وفق التكلفة التاريخية مشكلة كبيرة.	3,41	0,601	8
9	التكلفة التاريخية لا تتمتع بخاصية التوقيت الزمني المناسب لأنها تقدم متأخرة بالإضافة إلى كونها تعكس أحداث ماضية وليست حالية	3,38	0,585	9
10	يعاب على التكلفة التاريخية عدم ملائمة المعلومة المحسوبة على أساسها مما جعلها محل انتقاد المجتمع المحاسبي.	3,29	0,661	10
	تحديد متوسط استجابات المستقصي منهم بشأن موثوقية المعلومات المستندة للتكلفة التاريخية	3,561	0,635	--

ويتضح من الجدول السابق رقم (8) ما يلي:

- **توجد موافقة في الرأي من جانب المستقصي منهم بشأن موثوقية المعلومات المستندة للتكلفة التاريخية، حيث أن الوسط الحسابي المرجح لتلك الصعوبات (3,561) يقع في الفئة (من 3,40-أقل من 4,2) من فئات المقياس المستخدم، وأن الانحراف المعياري أمام جميع عناصر تحديد موثوقية المعلومات المستندة للتكلفة التاريخية في ذلك المحور أقل من الواحد الصحيح ، وذلك يؤكد علي توافق آراء المستقصي منهم في عينة الدراسة.**
- **يمكن ترتتب عناصر تحديد موثوقية المعلومات المستندة للتكلفة التاريخية كما هو موضح في عمود الترتيب في الجدول أعلاه.**

ب- المحور الثاني: ملائمة المعلومات المستندة للقيمة العادلة:

جدول (9) تحديد متوسط استجابات المستقصي منهم بشأن ملائمة المعلومات المستندة علي القيمة العادلة.

م	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التريب
11	توفر البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة معلومات ذات قيمة تنبؤية وتقييميه عالية.	3,397	0,411	4
12	تعتمد القيمة العادلة على الاجتهادات والأحكام الشخصية للمحاسب ولهذا فأن نتائج القياس تختلف باختلاف المعارف والخبرات الشخصية.	3,552	0,941	2
13	تحقق البيانات المالية على أساس القيمة العادلة خاصية التوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية لأنها تعكس آخر تقييم عادل لبنود القوائم المالية.	3,397	0,921	5
14	تساعد البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة المستثمرين في اتخاذ قرارات المستثمرين والدائنين في اتخاذ قرارات الائتمان.	3,451	0,906	3
15	لدى تطبيق معايير القيمة العادلة لأول مرة تحقق البيانات المالية المبنية على أساسها خاصية المقارنة للمعلومات المحاسبية.	3,612	0,830	1
16	يعد استخدام معيار القيمة العادلة أكثر ملائمة لاتخاذ القرارات وإجراء التحليلات المالية وأساس أفضل للتنبؤات بنتائج الأعمال والتدفقات النقدية.	3,362	0,712	6
	متوسط استجابات المستقصي منهم بشأن ملائمة المعلومات المالية المستندة علي القيمة العادلة لقرارات مستخدميها.	3,485	0,820	--

ويتضح من الجدول السابق رقم (9) ما يلي:

- **توجد موافقة في الرأي من جانب المستقصي منهم بشأن ملائمة المعلومات المالية المستندة علي القيمة العادلة لقرارات مستخدميها ، حيث أن الوسط الحسابي المرجح لتلك الصعوبات (3,485) يقع في الفئة (من 3,40-أقل من 4,2) من فئات المقياس المستخدم، وأن الانحراف المعياري أمام جميع عناصر تحديد موثوقية المعلومات المستندة للتكلفة التاريخية في ذلك المحور أقل من الواحد الصحيح ، وذلك يؤكد علي توافق آراء المستقصي منهم في عينة الدراسة.**
- **يمكن ترتتب عناصر تحديد ملائمة المعلومات المالية المستندة علي القيمة العادلة لقرارات مستخدميها كما هو موضح في عمود الترتيب في الجدول أعلاه.**

جـ- المحور الثالث: الصعوبات التي تواجه تطبيق القيمة العادلة في المنشأت المالية في مصر:

جدول(10) الصعوبات التي تواجه تطبيق القيمة العادلة في المنشأت المالية في مصر

م	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
17	يتمتع أفراد المجتمع المالي المصري بمستوي وعي لمفهوم القيمة العادلة.	3,769	0,76	3
18	تتوفر سوق مالية نشطة تتمتع بالمنافسة الكاملة بعيدا عن التدخل الحكومي.	3,541	0,761	9
19	ارتفاع إلمام ووعي أفراد المجتمع بأسس تطبيق القيمة العادلة مما يسهل من إجراءات تطبيقها.	3,710	0,796	4
20	تتوفر بيئة عمل اقتصادية في مصر مهيأة من اجل تطبيق القيمة العادلة.	3,770	0,514	2
21	تنص المعايير والقوانين المصرية علي ضرورة الالتزام بقياس القيمة العادلة	4,110	0,985	1
22	القياس وفق القيمة العادلة اقل موثوقية لأنه لا يستند على مبرر موضوعي أو مستندات تنبؤية للأحداث الاقتصادية.	3,660	0,711	5
23	عدم دقة القياس وفق القيمة العادلة كونه يخضع للاجتهاد والآراء الشخصية في التقييم.	3,619	0,691	7
24	يتطلب إعداد وعرض البيانات المالية وفق القيمة العادلة فترة زمنية طويلة مما قد يترتب عليها تأخير وصول المعلومات إلى مستخدمي البيانات المالية.	3,410	0,714	11
25	هل تطبيق القيمة العادلة في المنشآت المالية المصرية مكن من تجاوز مشاكل التكلفة التاريخية في القياس المحاسبي.	3,620	0,952	6
26	تعتبر القيمة العادلة بديل للتكلفة التاريخية.	3,510	0,547	8
27	تعتبر القيمة العادلة مكمل للتكلفة التاريخية.	3,540	0,782	10
	متوسط أراء المستقصي منهم تجاه الصعوبات التي تواجه تطبيق القيمة العادلة في المنشآت المالية في مصر	3,661	0,747	--

ويتضح من الجدول السابق رقم (10) ما يلي:

- **توجد موافقة في الرأي من جانب المستقصي منهم بشأن الصعوبات التي تواجه تطبيق القيمة العادلة في المنشأت المالية في مصر (3,661) يقع في الفئة (من 3,40-أقل من 4,2) من فئات المقياس المستخدم، وأن الانحراف المعياري أمام جميع عناصر تحديد موثوقية المعلومات المستندة للتكلفة التاريخية في ذلك المحور أقل من الواحد الصحيح ، وذلك يؤكد علي توافق آراء المستقصي منهم في عينة الدراسة.**
- **يمكن ترتتب الصعوبات التي تواجه تطبيق القيمة العادلة في المنشأت المالية في مصر كما هو موضح في عمود الترتيب في الجدول أعلاه.**

ثالثاً:اختبار وتحليل فروض الدراسة:

(1) نتائج اختبار الفرض الأول:

نص الفرض العدم:

"لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقصي منهم حول أن موثوقية المعلومات المستندة علي التكلفة التاريخية".

جدول (11) نتائج اختبار ANOVA بشأن موثوقية المعلومات المستندة علي التكلفة التاريخية.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	12,321	2	6,161	14,651	0,084
داخل المجموعات	115,214	274	420,0		
المجموع	127,535	276	--		

يتبين من الجدول السابق رقم (11) أن مستوي المعنوية أكبر من ٠،٠٥ أمام اختبار (F) وبالتالي يتم قبول فرض العدم بأنه "لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقصي منهم حول موثوقية المعلومات المستندة علي التكلفة التاريخية".

(2) نتائج اختبار الفرض الثاني:

نص الفرض العدم:

"لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين بين آراء المستقصي منهم حول ملائمة المعلومات المالية التي تستند إلى القيمة العادلة لقرارات مستخدميها".

جدول (12) نتائج اختبار ANOVA بشأن ملائمة المعلومات المالية التي تستند إلى القيمة العادلة لقرارات مستخدميها.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة " F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	9,403	2	4,702	11,254	0,000
داخل المجموعات	114,472	274	0,418		
المجموع	123,876	276			

يتبين من الجدول السابق رقم (12) أن مستوي المعنوية أقل من ٠،٠٥ ، وبالتالي يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل بأنه" توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين بين آراء المستقصي منهم حول ملائمة المعلومات المالية التي تستند إلى القيمة العادلة لقرارات مستخدميها.".

ولمعرفة أي من فئات الدراسة مصدر الاختلاف نجري اختبارPost Hoc ، وبعد الإجراء وتحديد الفروق المعنوية أمام متوسط الفرق بين كل فئتين ، تبين الآتي:

جدول (13):

نتائج تحليل اختبار Post Hoc بين آراء أفراد كل فئتين من فئات العينة ملائمة المعلومات المالية التي تستند إلى القيمة العادلة لقرارات مستخدميها.

الفئات		متوسط الفرق في الرأي	الخطأ المعياري	مستوي الدلالة
أعضاء هيئة التدريس بالجامعات	المحاسبون	0,3193	0,0849	0,000
	المحللون الماليون	0,3269	0,1155	0,005

يتضح من الجدول السابق رقم(13) أن معنوية الاختلاف في آراء فئات العينة بشأن ملائمة المعلومات المالية التي تستند إلى القيمة العادلة لقرارات مستخدميها ناتجة عن اختلاف رأي السادة أعضاء هيئة التدريس مع بقية فئات عينة الدراسة.

(3) نتائج اختبار الفرض الثالث:

نص فرض العدم:" لا تُوجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقصي منهم حول أن القيمة العادلة تواجه العديد من الصعوبات في التطبيق بالمنشآت المالية المصرية".

جدول (14)

نتائج اختبار ANOVA بشأن الصعوبات في تطبيق القيمة العادلة بالمنشآت المالية المصرية.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة " F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	6,844	2	3,422	14,346	0,000
داخل المجموعات	65,359	274	0,239		
المجموع	72,203	276			

يتبين من الجدول السابق رقم (14) أن مستوي المعنوية أقل من ٠،٠٥ ، وبالتالي يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل بأنه" تُوجد فروق معنوية بين آراء المستقصي حول أن القيمة العادلة تواجه العديد من الصعوبات في التطبيق بالمنشآت المالية المصرية ".

ولمعرفة أي من فئات الدراسة مصدر الاختلاف نجري اختبار Post Hoc، وبعد الإجراء وتحديد الفروق المعنوية أمام متوسط الفرق بين كل فئتين ، تبين الآتي:

جدول (15):

نتائج تحليل اختبار Post Hoc بين آراء أفراد كل فئتين من فئات العينة بشأن أن القيمة العادلة تواجه العديد من الصعوبات في التطبيق بالمنشآت المالية المصرية.

الفئات		متوسط الفرق في الرأي	الخطأ المعياري	مستوي الدلالة
المحللون الماليون بالبنوك	المحاسبون بالبنوك	.0,1743	0,06413	0,007
	أعضاء هيئة التدريس بالجامعات	0,2889	0,08723	0,000

يتضح من الجدول السابق رقم(15) أن معنوية الاختلاف في آراء فئات العينة حول أن القيمة العادلة تواجه العديد من الصعوبات في التطبيق بالمنشآت المالية المصرية ناتجة عن اختلاف رأي السادة المحللون الماليون في البنوك مع بقية فئات عينة الدراسة.

نتائج الدراسة الميدانية:

- **توجد موافقة في الرأي من جانب المستقصي منهم بشأن موثوقية المعلومات التي تستند إلي التكلفة التاريخية.**
- **توجد موافقة في الرأي من جانب المستقصي منهم بشأن ملائمة المعلومات التي تستند إلي القيمة العادلة.**
- **توجد موافقة في الرأي من جانب المستقصي منهم بشأن الصعوبات التي تواجه تطبيق القيمة العادلة في المنشآت المالية بجمهورية مصر العربية.**
- **لا تُوجد فروق معنوية بين آراء المستقصي منهم بشأن موثوقية المعلومات التي تستند إلي التكلفة التاريخية.**
- **تُوجد فروق معنوية بين آراء المستقصي منهم بشأن ملائمة المعلومات التي تستند إلي القيمة العادلة، ومعنوية الفروق ناتجة عن اختلاف رأي السادة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات مع بقية فئات عينة الدراسة.**
- **تُوجد فروق معنوية بين آراء المستقصي منهم بشأن ما الصعوبات التي تواجه تطبيق القيمة العادلة في المنشآت المالية بجمهورية مصر العربية، ومعنوية الفروق ناتجة عن اختلاف رأي السادة المحللون الماليون في البنوك مع بقية فئات عينة الدراسة.**

نتائج الدراسة:

ويستخلص الباحث مما سبق النتائج التالية:

1- **الإصلاحات المحاسبية التي قامت بها المعايير المحاسبية المصرية كانت مهمة لتطور السياسات الحاسبية وذلك بتبني المعايير المحاسبية الدولية.**
2- **صعوبة تطبيق مفهوم القيمة العادلة وهذا راجع إلى حداثة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية المصرية، وكذلك نقص وعي واهتمام المجتمع المحاسبي المصري بالمعايير المحاسبية الدولية، بالإضافة إلى عدم توفر أسواق مالية نشطة في مصر وهذا يرجع إلى التقلبات السياسية والاقتصادية في الفترة الأخيرة.**
3- **كل من التكلفة التاريخية والقيمة العادلة لهما مزايا عديدة مما أدى إلى الاعتماد عليهما في القياس المحاسبي.**
4- **كل من خاصيتي الموثوقية والملائمة مهمتان لدرجة عدم الاستغناء عن أي منهما في اتخاذ القرارات.**
5- **هناك اتفاق بين أفراد عينة البحث على الموافقة على استخدام أساسين للقياس معاً لقياس الاستثمارات المالية قصيرة الأجل ويرجع الباحث ذلك إلى تفادي مشاكل القياس باستخدام أساس واحد للقياس ومحاولة الجمع بين خاصيتي الملائمة والموثوقية في أساس القياس المستخدم القياس.**
6- **تم الاعتماد على التكلفة التاريخية على مدة فترة طويلة من الزمن ذلك للموثوقية العالية التي تتصف بها معلوماتها.**
7- **هناك إجماع من أغلبية مجتمع الدراسة على أن القيمة العادلة توفر معلومات مالية ملائمة إلا أن البيئة المحاسبية المصرية غير مهيأة لتطبيقها لوجود عدة مشاكل وتحديات.**

التوصيات:

1- **ضرورة ترسيخ مفهوم القيمة العادلة وخصائصها وطرق قياسها في أذهان العاملين في مجال الأوراق المالية، وكذلك تحديد طرق واضحة وثابتة في المعايير المحاسبية لكيفية قياس الاستثمارات المالية قصيرة الأجل ووضع طرق وأساليب ثابتة لتقدير القيمة العادلة في حالة غياب السوق الكفء وإلزام جميع العاملين في مجال الاستثمارات المالية بإتباع هذه الطرق.**
2- **ضرورة إصدار معيار محاسبي مصري يكون عنوانه " الإفصاح عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية قصيرة الأجل" ويهدف هذا المعيار إلى ترسيخ مفاهيم القيمة العادلة للاستثمارات المالية قصيرة الأجل وإبراز منافعها وذلك كتمهيد لصدور معيار محاسبي مصري آخر يكون عنوانه "الاستثمارات المالية قصيرة الأجل: الاعتراف والقياس" ويكون الهدف منه معالجة مشكلات الاعتراف والقياس للقيمة العادلة للاستثمارات المالية قصيرة الأجل فى حالة وجود السوق الكفء مع تحديد طرف ثابتة لقياس القيمة العادلة للاستثمارات المالية قصيرة الأجل فى حالة عدم وجود سوق كفء.**

3- الحرص على اختيار بديل القياس المناسب الأقرب للواقع عند إعداد القوائم المالية بناءًا على المعايير المحاسبية الدولية، لأنها تعكس الوضعية الحقيقية للشركة وتؤثر على قرارات مختلف الأطراف المستخدمة للقوائم المالية.
4- ضرورة توعية الشركات غير المقيدة في البورصة الى المشاكل المستقبلية التى سوف تواجههم بضرورة التقيد بالبورصة للأستفادة من المتابعة والإرشادات المستمرة.
5- ضرورة موائمة المعايير المحاسبية الدولية والمصرية بتوجهات المعايير الأمريكية للوصول إلي الدقة والتحديد الأمثل للأستثمارات.
6- ضرورة توعية وتدريب العاملين بشركات التأمين على أسس واساليب تقييم الاستثمارات قصيرة الأجل في ضوء المعايير الدولية المتبعه.
7- ضرورة أن تشتمل المناهج الدراسية المحاسبية على دراسة نموذج القيمة العادلة كأساس للقياس والافصاح عن الاستثمارات وكذلك إضافة أمثلة عملية حديثة متماشية مع الواقع العملي وأخر التحديثات العالمية في المعايير المحاسبية.

المراجع

المراجع العربية:

1- أحمد رضا مصطفى،" تقييم تأثير معايير المحاسبة عن القيمة العادلة للادوات المالية على جودة التقارير المالية بالشركات المساهمة المقيدة فى البورصة المصرية "، رسالة ماجستير (بحث غير منشور)، كلية التجارة، جامعة المنوفية،2016.

2- أشرف شوقي شرقاوي ،" أثر السياسات المحاسبية لرأس المال العامل علي قيمة الشركة :دراسة حالة شركة أبوقير للأسمدة والصناعات الكيماوية"، *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، مج 22 ، ع1، 2018.

3- حياة بارق علي عباس،" تطوير المحاسبة عن القيمة العادلة كمدخل للحد من ممارسات إدارة الأرباح : دراسة ميدانية على الشركات المساهمة"، رسالة ماجستير (بحث غير منشور)، كلية التجارة وإدارة الأعمال ،جامعة حلوان ،2016.

4- خالد احمد عبد الفتاح احمد،" قياس اثر السياسات المحاسبية المطبقة على القوائم المالية في ظل آليات الحوكمة المصرفية : دراسة تطبيقية"، رسالة دكتوراه(غير منشورة) ، كلية التجارة، جامعة بنها،2015.

5- زمزم أحمد أبو بكر ،" أثر تطبيق السياسات المحاسبية المتحفظة على قرارات المستثمرين بسوق الأوراق المالية"، *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية*، كلية التجارة ، جامعة حلوان ، ع1، 2011.

6- نصر طه حسن ،" محددات اختيار السياسات المحاسبية فى الشركات السعودية المسجلة"، مجلة المحاسبة المصرية، كلية التجارة، جامعة القاهرة، س4، ع8، 2014.
7- وائل حسين محمد ،" دور المحاسبة في الأزمة المالية العالمية 2008"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، مج18، ع2، 2009، ص7.

ثانياً: المراجع الأجنبيـــة:

1- **Fiechter , P.," The Effects of the Fair Value Option Under IAS 39 on the Volatility of Bank Earnings", *Journal of International Accounting Research*, Vol. 10, No. 1, 2011.**
2- **Linsmeier, T.," Financial reporting and financial crises: The case for measuring financial instruments at fair value in the financial statements", *Accounting horizons*, Vol.25, Vol.2, 2011.**
3- **O'Hanlon, John, D.," Loan-Loss Provisioning by UK Banks Become More Timely or Less Timely after Adoption of IAS 39? ",(August3, 2011).Available at SSRN.**
4- **Sudana,p.," Accounting Policy Making: A Political Avenue for Sustainability Agenda", *Social and Behavioral Sciences*, Vol.219, No.31, 2016.**